ان دليل ذاته التي هي وجود خاص مباين لسائر الموجودات فكذا يلزم
ان يكون كل وجود كذلك **الثالث** الواجب يشارك الممكنات في الوجود
ويخالفها في الحقيقة وما به المشاركة هو الوجود المطلق والحقيقة هو
الوجود الخاص وهو المتنازع فيه **الرابع** الواجب اما ان يقتضي الكون
في الاعيان اعني الوجود المطلق لزم تعدد الواجب ضرورة ان وجو
د زيد غير وجود عمرو وان كان هو الكون مع هذا التجرد لزم تركب
الواجب من الوجود والتجرد مع انه عدمي فلا يصلح جزءا للواجب او بشر
ط التجرد لزم ان لا يكون الواجب واجبا بذاته بل بشرطه الذي هو التجرد
وان كان غير الكون في الاعيان فاما ان كان بدون الكون فمحال ضرورة انه
لا يعقل الوجود بدون الكون وان كان مع الكون فاما ان يكون داخلا فيه وهو
محال ضرورة انه لا يعقل الوجود امتناع تركب الواجب او خارجا عنه وهو المط
لان معناه زيادة الواجب على ما هو حقيقة الواجب **والجواب**
انه يختار الكون الخاص المجرد المخالف لسائر الاكوان ولا نزاع في زيادة ا
لوجود الكون المطلق عليه **قوله** الوجود معلوم ضرورة بخلاف
الواجب **واجيب** بانه يختار الكون الخاص المجرد المخالف لسائر الاكوان
ولا نزاع في زيادة الوجود المطلق على الخاص وما ذكرتم لا يدل عليه **فان
قيل** الوجود طبيعة نوعية فلا تختلف لوازمها **قلنا**
بل الموجودات متخالفة بالحقيقة يجب للبعض منها ما يمتنع على الاخر
كالانوار ويقع المطلق عليها وقوع لازم غير مقوم اي متواطئا او مشككا
وهو الحق لكونه في الواجب اولى واشد واقدم **الخامس** الوجود معلوم
بالضرورة وحقيقة الواجب غير معلومة اتفاقا وغير المعلوم غير المعلوم ضر
ورة **والجواب** ان المعلوم هو الوجود المطلق المغاير للخاص الذي
هو نفس الحقيقة والحاصل ان الاجوبة انما تفيد لا نزاع في زيادة الوجود
على ماهية الواجب وانما النزاع في زيادة وجوده الخاص وما ذكر من الوجوه

لا يدل عليه **فان قيل** اشارة الى دليل اخر للامام لا تنبيه مع ما ذكر من نفي
ان الوجود طبيعة نوعية لما بينهم من كونه مفهوما واحدا مشتركا
بين الكل والطبيعة النوعية لا تختلف لوازمها بل يجب لكل فرد منها
ما يجب للاخر لامتناع تخلف المقتضى وعلى هذا ينبهم كثيرا من القواعد
كما سياتي فالوجود ان اقتضى العروض او اللاعروض لم يختلف ذلك
في الواجب والممكن وان لم يقتض شيئا منهما احتاج الواجب في وجوبه الى
المنفصل كما سبق **والجواب** انا لا نسلم انه طبيعة نوعية
ومجرد اتحاد المفهوم لا يوجب ذلك لجواز ان يصدق مفهوم واحد على
اشياء مختلفة الحقيقة واللوازم كالنور يصدق على نور الشمس وغيره
مع انه يقتضي ابصار الاعشى بخلاف سائر الانوار فيجوز ان تكون
الوجودات الخاصة مختلفة بالحقيقة يجب للموجود الواجب التجرد ويمتنع
عليه المقارنة والممكن بالعكس مع اشتراك الكل في صدق مفهوم الو
جود المطلق عليها صدق العرض اللازم على معروضه كالنور على
الانوار لا صدق الذاتي بمعنى تمام الحقيقة لتكون طبيعة نوعية كا
لانسان على افراده او بمعنى جزء الماهية ليلزم التركيب كالحيوان على انواعه
قوله متواطئا او مشككا اشارة الى ان الجواب متمشي بادعى ما
في المنع مستندا بانه يجوز اشتراك الكلي بين الماهيات المختلفة الحقائق في
لازم واحد غير ذاتي سواء كانت عليها بالتواطي كالماهية على
الماهيات والتشخص على التشخصات او بالتشكيك كالبياض على البياضات
والحرارة على الحرارات فلا يلزم من كون الوجود مفهوما واحدا مشتركا
بين الموجودات كونه طبيعة نوعية والموجودات افرادا متفقة الحقيقة و
اللوازم وان فرضنا اشتراك الكل في مفهوم الوجود على السواء
من اوليته وما اوليته الا انه لما كان الموافق هو التشكيك لانه في العلة اقدم
اقدم منه في المعلول والجوهر اولى منه في العرض وفي العرض القار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)